

متحدون لرفعة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

3-4 ديسمبر 2026، جنيف



تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود مبادئ العمل

مشروع قرار

أكتوبر 2026

AR

CD/26/5DR

الأصل: بالإنكليزية
لاتخاذ قرار

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بالتشاور مع الأفرقة العاملة الفرعية التابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

مشروع قرار

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل

إنّ مجلس المندوبين،

أعَدَّ هذا القرار استناداً إلى القرار الذي اعتمدته مجلس المندوبين لعام 2022 بشأن مواجهة التحديات الحضرية ("تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً") وتنفيذاً له، إقراراً باشتداد الضغوط الحضرية منذ اعتماد ذلك القرار. فقد أدى التحضر السريع، المتفاقم بفعل تصاعد آثار تغيّر المناخ، والأزمات الصحية، والهجرة، والأخطار الجيولوجية، مثل الزلازل وثوران البراكين وانعدام الأمن في المجتمعات الحضرية، واتساع هوة عدم المساواة وعوامل الاستقطاب الاجتماعي، وغياب التخطيط الحضري والإدارة الحضرية في بعض البلدان، وانتشار البناء والتخطيط بطريقة عشوائية، وعدم التقيد بلوائح البيئة والبناء، إلى زيادة ضعف الملايين من القاطنين في المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها. وتتطلب هذه المخاطر المعقدة والمتراكبة أن يتطور العمل الجماعي للحركة ويتوسع بشكل عاجل للاستجابة للاحتياجات الحقيقية والمتزايدة للسكان المتضررين، مع الإقرار بأن الاستثمار في مساعي الحدّ من مخاطر الكوارث والتأهب لها وتعزيز القدرة على الصمود في وجهها قبل وقوع الكوارث والأزمات يُعتبر أكثر إنسانية وفعالية وجدوى من حيث التكلفة مقارنة بالاستجابة لآثارها بعد وقوعها. وقد أرسّت الإرشادات والاستراتيجيات السابقة أساساً مهماً، غير أن الفجوات في التنفيذ وحجم مواطن الضعف الحضرية الناشئة تتطلب تجديد الالتزام، وتوطيد التنسيق، وتعزيز التوافق مع الأطر العالمية والإقليمية، بما في ذلك استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 والخطط الإنسانية والإنمائية المرتبطة بها. ويسعى هذا القرار إلى إرساء القواعد والمبادئ الأساسية لتحديد المجالات الرئيسية التي تتطلب اتخاذ إجراءات وضخ الاستثمارات، وفقاً لمهمتنا ومبادئنا.

وفضلاً عن ذلك، يدعو هذا القرار إلى تعزيز الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية والتقنية لضمان تمكين الجمعيات الوطنية من تنفيذ برامج وحيثية وشاملة للجميع ومستدامة في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وسيُصَدّق التقدم المحرز وتُرفع تقارير عنه إلى مجلس المندوبين، وسيُعرض هذا الطموح الحضري الجماعي إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

فقرات الديباجة

إنّ يُدْجَر بقرار مجلس المندوبين المعنون "تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبيلنا للمضي قدماً" الذي اعتمد في عام 2022، وبعيد تأكيد التزام الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالعمل على نطاق واسع لمعالجة مواطن الضعف المتزايدة في المدن والبلدات في مختلف أنحاء العالم، ويُدْجَر بأن أعمال الحركة الرامية إلى الحيلولة دون الآثار الإنسانية للحروب في المدن ومواجهتها تخضع لأحكام قرار مجلس المندوبين لعام 2022 المعنون "الحروب في المدن" وخطة عمل الحركة المرفقة به، والقرار والنداء الرسمي للذين لعام 2024 بشأن الحروب في المدن،

وإنّ يسلّم بأن المجتمعات الحضرية تواجه المزيد والمزيد من المخاطر والتحديات المتعددة والمتراكبة التي تؤثر تأثيراً غير متناسب في الأشخاص المعرضين للخطر - ومن هذه المخاطر تغيّر المناخ، والكوارث، والظواهر الجوية المتطرفة (مثل موجات الحرارة الشديدة وما يترتب عليها من آثار في الصحة وسُبل العيش والمجتمع)، وتدهور البيئة، والزلازل، والتحضر السريع وغير المخطط له، والأزمات الصحية العامة (مثل الجوائح والأمراض المنقولة بالنواقل والأمراض غير المعدية والتحديات الصحية الحادة والمزمنة)، والنزوح، والهجرة، والإقصاء الاجتماعي، وتزايد معدلات العنف والجريمة والنزاع في البيئات الحضرية، وتزايد الاحتياجات الأساسية غير الملباة في المجتمعات المحلية الأشد فقراً وتعريضاً للإقصاء، وصعوبة الحصول على السلع والخدمات الأساسية، وتراجع التماسك الاجتماعي،

وإنّ يقرّ بأن بناء القدرة على الصمود في البيئات الحضرية يتطلب اتباع نهج منسقة متعددة القطاعات وعمليات تخطيط جامعة ومنسقة وشاملة للجميع، باعتبارها مجموعة من القرارات والإجراءات والعمليات المترابطة في جميع مجالات السياسات العامة ترمي إلى الحدّ من أوجه عدم المساواة والضعف وتكون متجذرة في القيادة المجتمعية ومدعومة بشراكات مع السلطات المحلية والوطنية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، من أجل تعزيز نوعية الحياة في المناطق الحضرية ومواجهة المشكلات الاجتماعية،

وإن يَدَّكر بأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود جزء لا يتجزأ من عمل الحركة وعامل راسخ في العمل الإنساني الرامي إلى حماية الأرواح والكرامة في كل الظروف، وهو ما أصبح يعني أكثر فأكثر المدن المكتظة بالسكان والمعرضة للخطر. وتقتضي المبادئ المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والعالمية، بوجه خاص، من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) معالجة أوجه الضعف المحددة التي يعاني منها سكان المجتمعات الحضرية في وجه الكوارث والآثار الناجمة عن تغير المناخ وأوجه عدم المساواة، من خلال جعل العمل على الحد من المخاطر الحضرية وبناء قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في الأجل الطويل أحد مظاهر جوهر هويتها،

وإن يَدَّكر أيضاً بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني وبقيمتها المضافة في الوصول إلى أشد الفئات ضعفاً والعمل معها، وإن يَسَلِّم بأن هذا الدور المساعد يشكل أساساً للتعاون القائم على المبادئ مع السلطات على جميع المستويات من أجل تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود،

وإن يَشدد على أن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ إطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، والخطة الحضرية الجديدة، وإن يَنوّه بالموقع الفريد الذي تتمتع به الجمعيات الوطنية وبما لديها من إمكانيات تؤهلها للمساهمة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، بفضل حضورها المحلي ودورها بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني،

وإن يَحيط علماً بأن مبادئ العمل وُضعت، تنفيذاً للتكليف الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2022، واستناداً إلى عملية تشاورية مكثفة قادتها أمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) وأرشدتها الجهود المنسقة لخمسة أفرقة عاملة فرعية تابعة للفريق العامل التابع للحركة والمعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بتوجيه من فريق القيادة الاستراتيجية،

- 1- يعتمد مبادئ العمل (المرفق 1) بصفتها الإطار الأساسي لتوجيه تنفيذ هذا القرار في الحركة بكاملها؛
- 2- يشجع كل الجمعيات الوطنية على التواصل والتعاون مع السلطات الوطنية والبلدية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والشبكات الخاصة بها على مستوى المدن لتعزيز الالتزام بمبادئ العمل على نطاق أوسع ودعم تفعيلها؛
- 3- يدعو الجمعيات الوطنية إلى مواصلة تعزيز وضعها بصفتها جهات مساعدة للسلطات العامة، والاستفادة من الآليات القائمة لضمان تعزيز المشاركة والشراكات على جميع المستويات، ولا سيما على مستوى البلديات، من أجل دعم تنفيذ مبادئ العمل؛
- 4- يطلب من كل الجمعيات الوطنية أن تقوم، بالاستناد إلى المشاركة القوية لموظفيها ومتطوعيها وبدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية)، بإدماج مبادئ العمل هذه إدماجاً منهجياً في نماذجها التشغيلية واستراتيجياتها وبرامجها وشراكاتها، بما يتماشى مع ولاياتها وأولوياتها التشغيلية وسياقات عملها وقدراتها، وذلك بالاستفادة من آليات التأهب القائمة، ولا سيما إطار الجمعيات الوطنية للتأهب ونهج التأهب من أجل الاستجابة الفعالة؛
- 5- يدعو كل الجمعيات الوطنية إلى قيادة و/أو دعم عمليات شاملة للجميع داخل منظماتها على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى المدن من أجل تكييف مبادئ العمل وفقاً للسياق المحلي وتفعيلها، مهينة الظروف اللازمة لضمان المشاركة الحقيقية والفعالة للمجتمعات المعنية، ولا سيما الفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، فضلاً عن الجهات الفاعلة المجتمعية المعنية الأخرى، ولضمان تمكين سكان المناطق الحضرية من الحصول في الوقت المناسب على المعلومات المتعلقة بتدابير التخفيف وعلى التدريب؛
- 6- يشجع الجمعيات الوطنية على إعطاء الأولوية للتعاون مع السلطات الوطنية والبلدية، وكذلك مع الشركاء في الحركة من أجل دعم الجمعيات الوطنية في هذا المجهود، بغية السعي إلى إقرار مبادئ العمل إبان المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي) الخامس والثلاثين، بوصف ذلك خطوة رئيسية لمواءمة الأطر التنظيمية والسياسات المعنية وجذب موارد واستثمارات جديدة لبناء القدرة على الصمود في البيئات الحضرية، وفقاً للمبادئ الأساسية؛
- 7- يطلب من الاتحاد الدولي دعم الجمعيات الوطنية بإطار تشغيلي لتعميم مبادئ العمل ووضع عملية لاستعراضها وتنقيحها وتكييفها بانتظام وفقاً للسياق المحلي، بهدف عرضها بعد ذلك على الدول والشركاء إبان المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين.

المرفق 1

تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

ديباجة - نحو مستقبل حضري قادر على الصمود

تشهد البشرية تسارعا في التحضر. فالمدن تدفع عجلة التغيير الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، ولكن فيها تسود أيضا مظاهر الهشاشة الاجتماعية الاقتصادية بشكل أكبر، مما يفضي إلى تحديات إنسانية واجتماعية وبيئية. ومن المناطق التي تشهد تنمية حضرية مستقرة إلى البيئات الحضرية الهشة للغاية، ومن التجمعات السكانية العشوائية إلى المدن الساحلية العملاقة، يعيش مليارات الناس في ظل ضغوط متصاعدة ناجمة عن التحديات المتعلقة بالصحة والمياه، والصدمات المناخية، وأوجه عدم المساواة، والإقصاء، وتراجع التماسك الاجتماعي. والمدن والبلدات أول من يكتوي بنار التغيير المناخي، وفيها تكون آثاره على أشدها ومستمرة، وفيها تُتاح فرص حاسمة لدفع عجلة المساعي الرامية إلى التخفيف من آثاره، وتعزيز التكيف مع آثاره، وتعزيز القدرة على الصمود القائمة على مراعاة خصائص كل مكان.

وستزداد المخاطر المرتبطة بالعيش في البيئات الحضرية والضغوط الناجمة عن حجم الكوارث والأزمات وتأثيرها بالتوازي مع ما تولده المدن من فرص ونمو ومعارف وابتكار.

وتعتمد أهمية الجمعيات الوطنية في هذا الواقع السريع التغير على قدرتها على التكيف مع التحديات الحضرية وتقديم خدمات قادرة على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ولكل بيئة حضرية خصائصها، ويشمل ذلك الاختلافات في التعرض للكوارث وقابلية التأثير بها، وأوجه التفاوت الصارخة في مخاطر الكوارث والتي قد توجد حتى داخل المدينة الواحدة؛ ولكن من المهم التمييز بين السياقات التي تتميز بالهشاشة، وعدم الاستقرار السياسي، والتنمية والنمو، وبين المناطق الحضرية التي يكون فيها مستوى توفر الخدمات الأساسية عاليا أو متوسطا أو منخفضا.

وينطوي ذلك على فهم الضغوط الخارجية التي تؤثر في البيئات الحضرية والجمع بين تقييم للقدرة المتاحة في إطار البرامج والخدمات التي توفرها الجمعيات الوطنية في البيئات الحضرية وتحليل لوجهتها استنادا إلى مؤشر لثقة المجتمع المحلي. وإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تقييم قدرة الجمعيات الوطنية على التخطيط للحد من الأخطار الحضرية المتعددة تخطيطا أكثر أمانا وعدلا وإنصافا واستدامة. ولمواكبة هذا الانخراط المتزايد بآثار ملموسة، يجب أن يتطور الخطاب الحضري بحيث يجمع بين الإجراءات التقنية والمبادرات الاستراتيجية والقيادية.

وتقوم مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود مقام البوصلة المشتركة التي يهتدي بها الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية إلى الطريق صوب تعزيز التأهب والاستعداد، وتعزيز نفوذ الجمعيات الوطنية ومكانتها باعتبارها جهات فاعلة مختصة تأخذ بمنظور شامل للمخاطر المتعددة، وتحديد مواطن القصور في الخدمات التي تؤدي إلى إقصاء وتهديم الفئات المعرضة للخطر، مثل النساء والفتيات والأطفال والشباب والمهاجرين واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية. وتكتسي هذه المبادئ أهمية بالغة بخاصة في المناطق الحضرية الأقل تطورا والتجمعات السكانية العشوائية، حيث يجب ترسيخ إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة وقبولها والثقة فيها قبل حدوث الطوارئ أو الأزمات. ويقتضي ذلك مشاركة مبكرة ومستمرة وهادفة مع المجتمعات المحلية المتضررة، مع إيلاء الأولوية للمشاورات الشاملة للجميع، وبناء الثقة بصورة استباقية، ومراعاة وجهات نظر المجتمع المحلي في جميع مراحل عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

وارتكازا إلى مهام الجمعيات الوطنية وواقعها العملي، واستلهاما بإمكانات البيئات الحضرية، تعبر مبادئ العمل بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود عن قناعة راسخة بأن تأثيرنا الجماعي مرهون بجودة طموحنا واتساق أعمالنا.

وتسعى مبادئ العمل التالية إلى إرشاد عملنا في البيئات الحضرية، مع ضمان الأخذ بنهج قائم على الأخطار المتعددة للتكيف مع تعقيدات المدن واغتنام الفرص التي تتيحها.

وباعتماد قرار مجلس المندوبين هذا، ستمكن الجمعيات الوطنية من القيام بما يلي، بدعم من الاتحاد الدولي واللجنة الدولية:

1- تسريع وتيرة الاستعداد والعمل الحضري الفعال من خلال التعاون

تؤدي الجمعيات الوطنية دورا محوريا في تعزيز التأهب في المناطق الحضرية من خلال اضطلاعها بدور حلقة الوصل الجديرة بالثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والجهات

المعنية الرئيسية الأخرى. وتساهم الجمعيات الوطنية، من خلال إقامة حوار فعال وعلاقات متينة مع المسؤولين في المدن والجهات الفاعلة السياسية وقادة الرأي والحفاظ عليها، في ضمان التوصل إلى فهم مشترك للمبادئ الإنسانية وتأمين الدعم اللازم لاتخاذ إجراءات فعالة.

وتساعد الجمعيات الوطنية، من خلال الاتفاقات والشراكات المبرمة مسبقاً (ولا سيما مع سلطات المدن، ومع القطاع المالي لإتاحة المساعدات النقدية السريعة، ومع القطاع الخاص لدعم استمرارية تصريف الأعمال)، على تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ إجراءات استجابة موقوتة ومنسقة وقابلة للتوسع. ويتيح التعاون مع وسائل الإعلام والشخصيات المؤثرة في المجتمع المحلي أيضاً تعزيز الثقة والاحتواء والحصول على ثقة الجمهور قبل الأزمات وخلالها وبعدها.

وفي بيئات حضرية تزداد تعقيداً على تعقيدها، وتتشابك فيها المخاطر وتتداخل الأزمات في كثير من الأحيان، يجب أن يقترن التأهب بقدرة متينة على الاستجابة وتلبية الاحتياجات. وتجمع الجمعيات الوطنية بين جهات فاعلة مختلفة - مثل السلطات والفئات المجتمعية، ومنها الشعوب الأصلية والشباب والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والشركات - من أجل مضاعفة الجهود المبذولة حول أهداف مشتركة يُراد تنفيذها في مجال القدرة على الصمود، من خلال تحويل المبادرات المجزأة إلى نهج منسقة تشمل المدن بأسرها.

وتتيح الجمعيات الوطنية، من خلال ربط أعمالها بمقتضيات الواقع المحلي وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات، اتخاذ إجراءات استجابة أكثر فعالية وقدرة على التكيف وشمولاً للجميع في وجه المخاطر المتتالية والمتفاقمة التي تتسم بها البيئات الحضرية اليوم.

2- تحقيق التميز في مجال المشاركة المجتمعية بما يتناسب مع خصائص المجتمعات الحضرية، من أجل ضمان التماسك والاحتواء والمشاركة المجدية

تدرك الجمعيات الوطنية الخصائص والديناميات التي تنفرد بها المجتمعات الحضرية وتعمل على تسخيرها لتكثيف خدماتها مع الاحتياجات المتغيرة. ويقتضي تحقيق ذلك الأخذ بنهج مرنة وتكيفية وملائمة للسياق تراعي التنوع الحضري، بالاستعانة بنتائج عمليات تقييم المخاطر وحصرها ووضع آليات لجمع تعقيبات المجتمعات المحلية وترتيب الجهات المعنية بحسب الأولوية كمكونات مهمة لضمان إدراج تدابير الوقاية والتخفيف والتأهب في جميع عمليات التخطيط والإجراءات، وضمان أن تظل جميع الإجراءات المتخذة شاملة للجميع ومشروعة ومنفذة بقيادة المجتمع المحلي. ونظراً إلى ما تتسم به العديد من المجتمعات والشبكات الحضرية من تنوع وحراك وخصائص اجتماعية متغيرة، إذ تميل الروابط المجتمعية التقليدية إلى أن تكون أقل تماسكاً ويتشكل قوام المجتمعات الحضرية على أساس هويات مختلفة لا على أساس الحدود الجغرافية وحدها، يجب أن تكون الجمعيات الوطنية على دراية بهذه الأمور ومجهزة تجهيزاً جيداً لتحديد مواطن الضعف المحددة التي يعاني منها سكان المناطق الحضرية ومواجهتها، فضلاً عن الرؤى والمساهمات الفريدة التي يمكن أن تقدمها كل جماعة أو فئة في المساعي الرامية إلى بناء القدرة على الصمود.

3- قيادة ودعم التعاون الشامل للجميع مع الجهات الحضرية المعنية وبناء التحالفات معها

يهيئ التأهب والاستعداد بفعالية للجمعيات الوطنية الظروف اللازمة للعمل بصفقتها جهات إنسانية فاعلة محايدة وغير متحيزة ومستقلة تكون همزة وصل موثوقة بها بين المجتمعات المحلية ومتخذي القرارات، وتعزز الثقة والاحتواء والتماسك في المناطق الحضرية المنقسمة أو التي يسودها عدم المساواة. فهي تقيم حوارات بين جهات فاعلة متعددة، منها السلطات والمجتمعات المحلية والشباب والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية، بشأن الأهداف المشتركة لتعزيز القدرة على الصمود، موحدة الجهود بعد تجزئتها على مستوى المدن برمتها للحد من مواطن الضعف والمخاطر وتعزيز القدرات، بما في ذلك في مجالات التنسيق والتكامل والتأهب والاستعداد.

وتعمل الجمعيات الوطنية، من خلال فروعها في المدن، على توطيد دورها بصفقتها جهات فاعلة رئيسية في المجالين الإنساني والإنمائي، إذ تعمل على صياغة السياسات وتؤثر في الأولويات من حيث الاستثمار، وتعمل ضمن الخطط الإنسانية والسياسية. ويرمي الاستثمار في تعزيز البصيرة السياسية لفروع الجمعيات الوطنية في المدن وقدرتها على التعامل مع ديناميات السلطة في المجتمعات الحضرية إلى تمكين الجمعيات الوطنية من تقديم خدمات ملائمة للسياق المحلي ومؤثرة. وتضمن فروع الجمعيات الوطنية، من خلال المشاركة بثقة في عمليات الحوكمة الحضرية والتخطيط الحضري، استرشاد مساعي التحول الحضري المستدام بالمبادئ الإنسانية، ومساهمة قادة الجمعية الوطنية في رسم ملامح القرارات الرئيسية الرامية إلى الحد من المخاطر ومواطن الضعف.

4- إعطاء الأولوية لبناء الثقة وإحداث التأثير المنشود لتحقيق التميز التشغيلي

تتطلب الهاشاشة الحضرية تكريس وقت طويل لضمان أن تفهم الجهات الفاعلة السياسية والأمنية ووسائل الإعلام التقليدية ومجموعات النفوذ الأخرى الدور المساعد للجمعيات الوطنية في الميدان الإنساني، فضلاً عن الدور القائم على المبادئ والقيمة للجمعيات الوطنية في تحقيق التميز التشغيلي. وفي هذه السياقات، يكتسي بروز هوية الصليب الأحمر والهلال الأحمر وتعزيز احترامها، والنهوض بالعمل الإنساني القائم على المبادئ وتطبيقه، أهمية بالغة لا تقل عن أهمية المواظبة على تقديم خدمات عالية الجودة ومحايدة وغير متحيزة ومستقلة تركز على المجتمعات المحلية وتستند إلى معارف واسعة وخبرة مثبتة وقدرة قوية على التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة الحضرية.

ويرسي بناء القدرات المحلية الموثوق بها وإظهار الكفاءة في بيئات المدن المعقدة أساساً لنيل اعتراف البلديات والجهات المجتمعية المعنية وثقتها. وسعياً إلى تعزيز الثقة داخل المجتمعات الحضرية، ينبغي للجمعيات الوطنية أن تجعل أدوارها وخدماتها ومجالات مسؤوليتها بارزة ومفهومة ومتاحة للمنظمات المحلية وقادة المجتمع المحلي والسكان من جميع المشارب.

5- تبني التطوع الحضري القابل للتكيف والشامل للجميع وتوسيع نطاقه

توسّع الجمعيات الوطنية وتعزز فرص التطوع عن طريق نماذج مرنة، منها مثلاً المتطوعين المجتمعيين، والمتطوعين الرقميين، والخبراء المتخصصين، والمبادرات التي يقودها الشباب، والمتطوعين المهنيين والمؤسسيين، والمتبرعين بالدم، والتطوع المتناهي الصغر والمتطوعين في الصفوف الأمامية، مع الحرص على صقل المهارات وضمان سلامة المتطوعين وتقديرهم وصون حُسن حالهم. وهي تضمن أيضاً إتاحة هذه الفرص لأشد الأشخاص ضعفاً وعرضة للخطر في البيئات الحضرية الرسمية وغير الرسمية. وهذه العناصر ضرورية لتعزيز مسارات طويلة الأمد للمشاركة في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.

ومن المهم بوجه خاص من الناحية الاستراتيجية إتاحة فرص تطوعية للأشخاص الذين يعيشون في بيئات شديدة الضعف، إذ يتطلب احتمال حدوث الكوارث والأزمات حشد قدر كبير من الدعم والمساهمات من المجتمعات المحلية. ويعزز هذا النهج إمكانية الوصول والقبول والمشاركة داخل المجتمعات المحلية نفسها ويوطد التماسك الاجتماعي والتمثيل.

6- الاستثمار في تعزيز القدرات لإقامة شراكات استراتيجية من أجل تحقيق تأثير واسع النطاق

تتطلب البيئات الحضرية إقامة شراكات متعددة الأطراف، بدءاً بالمجتمعات الحضرية نفسها. ولا غنى عن إشراك سلطات المدن لتأمين الإرادة السياسية والأخذ بنهج جامعة وإمكانية الوصول الإنساني والسلامة والأمن، ويجب أن يستند إشراكها إلى شراكات قائمة على القيمة. وينبغي للجمعيات الوطنية والسلطات العامة دعم المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر في التحول من جهات خاملة تتلقى المساعدات إلى جهات شريكة تشارك بنشاط في تعزيز القدرة على الصمود، بحيث تتخذ مكانتها بصفتها جهات معنية أساسية في مجال وضع الحلول المستدامة وتنفيذها.

وتكتسي مشاركة القطاع الخاص الأهمية نفسها، سواء من حيث استمرارية الأعمال أو المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية. وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً في السياق الحضري المتنوع والمتخصص للغاية، ولذلك، فإن تبادل المعلومات والتنسيق والتعاون معها في وقت مبكر أمور ضرورية لزيادة الكفاءة والفعالية. ويظل التعاون المستمر والأخلاقي مع وسائل الإعلام وفنوات الاتصال المتاحة، سواء عن طريق المنابر المنظمة أو الرسمية (التواصل الرسمي) أو التفاعلية التي تقودها المجتمعات المحلية (وسائل التواصل الاجتماعي)، ذا أهمية حاسمة لضمان إسهام المعلومات الدقيقة والصادقة في تيسير أنشطة الاستجابة للكوارث وبناء القدرة على الصمود. ويجب أن تكون هذه الشراكات عملية المنحى ومنصفة وأن تؤدي إلى تدابير عملية تحسن ظروف المعيشة في المجتمعات الحضرية.

7- ضمان ملائمة الخدمات الحضرية المسترشدة بالمخاطر للمستقبل وتوسيع نطاقها

إقراراً بأن إدارة المخاطر الحضرية تتجاوز الحد من مخاطر الكوارث، يجب على فروع الجمعيات الوطنية في المدن أن تطبق عمليات تحليل وتخطيط متعددة القطاعات تضمن استناد النهج إلى أخطار متعددة تشمل الصحة (ولا سيما الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي)، والأمن المائي، والرعاية الاجتماعية ودعم حسن حال أشد الفئات ضعفاً، مثل كبار السن والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة، ومواطني الضعف المجتمعية، والهجرة والنزوح، وتواجه بفعالية الضغوط الناجمة عن أوجه عدم المساواة، والتهميش، ونقص الاتساق، وانعدام الأمن. وفضلاً عن ذلك، يجب على الجمعيات الوطنية أن تعمل على تكييف خدماتها التقليدية وضمان ملائمتها للمستقبل، عن طريق دمج تدابير التكيف مع المناخ، والإجراءات الاستباقية، والحلول القائمة على الطبيعة لمعالجة مواطني الضعف المتزايدة في المناطق الحضرية. وينبغي للجمعيات الوطنية مناصرة وتعزيز الاستثمار المستدام في مساعي الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها وتعزيز القدرة

على الصمود قبل وقوعها، مع الإقرار بأن الاستثمار الاستباقي ينفذ الأرواح ويحمي المكاسب الإنمائية ويقلل من الاحتياجات الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للجمعيات الوطنية تعزيز الخدمات القائمة في البيئات الحضرية، مثل العيادات، ومراكز الدم، والمختبرات، وخدمات الإسعافات الأولية وإعادة التأهيل، بجعلها قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات. ويشمل ذلك الاستفادة من خبرات الموارد البشرية لتكثيف الخدمات للاستجابة للطوارئ، مثلاً بإنشاء مستشفيات ميدانية وعيادات متنقلة وتقديم خدمات للرعاية المنزلية. وتُعد المرونة والقدرة على التكيف والابتكار عناصر جوهرية لضمان ملاءمة هذه الخدمات للمستقبل.

8- بناء المهارات لإطلاق العنان للابتكار وتعزيزه في مجال تعبئة التمويل والموارد لفائدة العمل الإنساني في المناطق الحضرية

تكمل الجمعيات الوطنية التمويل التقليدي القائم على المنح بنهوج مبتكرة لتعبئة الموارد، منها مثلاً التمويل المختلط، وفرص الاستثمار على مستوى المدن، والتمويل من القطاع الخاص، والاستثمار القائم على التأثير، وآليات التأمين. وسيتيح بناء الكفاءة في مجال الانتفاع بالأشكال الجديدة والمتنوعة من آليات تعبئة الموارد والحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية والناشئة، مثل فروع الجمعيات الوطنية في المدن، تأمين موارد يمكن التنبؤ بها لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، مع صون القيم الإنسانية والاستقلال. وستخضع هذه الشراكات المالية المبتكرة لاتفاقات واضحة وبنود تعاقدية تحمي الشارات وتضمن الامتثال لسياسة الحركة بشأن إقامة شراكات مع قطاع الشركات واحترام النظم الأساسية للجمعيات الوطنية وأطرها القانونية.

9- تعميم التفكير النظمي في جميع مجالات العمل الحضري

يكتسي ربط العمل المجتمعي بالأنظمة البلدية أهمية أساسية في التحول من الدعم القائم على رد الفعل إلى بناء القدرة على الصمود على مستوى المدن بشكل استباقي. وتراعي الجمعيات الوطنية مسألة قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود بصفتها منظورا أساسيا في جميع الاستراتيجيات والعمليات، وتعالج أوجه عدم المساواة والمخاطر المترابطة والصدمات المستقبلية بشكل منهجي، وتقيم مدى ملاءمتها لمواجهة التحديات الحضرية.

وتطور فروع الجمعيات الوطنية في المدن قدرتها على تحديد مستويات التدخل المناسبة داخل المنظومات الحضرية المعقدة، مع الاعتراف بأن التأثير غالبا ما يتجاوز أسوأ سيناريوهات المخاطر. ويمكنها، عن طريق مواءمة تقديم الخدمات مع التخطيط الحضري والاستفادة من البحوث والبيانات والرؤى الاستشرافية، أن تتنبأ بالمخاطر وتتعاون مع الجهات المعنية للحد من مواطن الضعف وتعزيز التأهب والاستعداد لمواجهة الكوارث والأزمات الكبرى.

10- وضع البيانات والرؤى والأدلة في صميم عملية اتخاذ القرارات الحضرية

تستثمر الجمعيات الوطنية في إقامة شراكات مع الجامعات وشركات التكنولوجيا ورواد الأعمال الاجتماعيين والحكومات المحلية في مجال البحث والبيانات لبناء قاعدة من الأدلة ترشد وضع البرامج وأنشطة المناصرة، ولتعزيز تأثيرها في وضع السياسات والخطط الحضرية. وينبغي أن تكون البيانات قائمة على المجتمعات المحلية ومتاحة للجميع، حيثما أمكن، وأن تجمع بين المصادر الكمية والنوعية، وأن تراعي تجارب ومعارف المجتمعات المتنوعة والممثلة دون المستوى المنشود، وينبغي أن يفضي اتخاذ القرارات بطريقة قائمة على البيانات إلى تعزيز المشاركة المجتمعية المبكرة والمستمرة والمجدية.

وتُعزّز فروع الجمعيات الوطنية في المدن بفضل تنمية القدرات الرقمية والتقنية والتنظيمية وتبادل المعارف عن طريق التعلم المتبادل بين الأقران ومنصات المشاركة العالمية. وسيؤدي تسريع التعلم الجماعي إلى نمو الجمعيات الوطنية معا لتشكّل شبكة مترابطة وقابلة للتكيف جاهزة لمواجهة تحديات حضرية معقدة.

11- تسخير جهود الدبلوماسية الإنسانية والاستفادة منها من أجل إحداث التحول المنشود

توسّع الجمعيات الوطنية وتعزز رأسمالها ومهاراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية للتأثير في وضع السياسات والخطط الحضرية، مما يضمن الاعتراف بالقدرة على الصمود والإنصاف والاحتواء بصفتها مسؤوليات مشتركة.

وتقدّم الجمعيات الوطنية خدماتها لا بصفتها جهات مستجيبة فحسب، وإنما بصفتها أيضا جهات شريكة استراتيجية تساعد على تشكيل كيفية استعداد المدن للصدمات والأزمات وإدارتها والتعافي منها، مما يرتقي بمكانة الجمعيات الوطنية من مصاف الجهات الشريكة التشغيلية إلى مصاف الجهات الوسيطة لإقامة الحوار ووضع المعايير في مجال القيادة

والحوكمة على المستوى المحلي. ولا تزال الجمعيات الوطنية محايدة وغير متحيزة في السياق السياسي، وما فتئت تركز على إضافة قيمة مع كل تفاعل.

ويساهم تعزيز دور الجمعيات الوطنية بصفقتها جهات مساعدة للسلطات العامة في الميدان الإنساني في ترسيخ مكانتها بصفقتها شريكا مفضلاً يُستعان به في مواجهة مواطن الضعف في المناطق الحضرية والحدّ من التعرض للأخطار والمخاطر. ويتوقف تحقيق هذه الإمكانيات على إقامة علاقات متينة ونهية بيئة قانونية وتنظيمية مؤاتية للأخذ بنهج شاملة لجميع الجهات الحكومية وفئات المجتمع. ولهذا الغرض، ينبغي للجمعيات الوطنية زيادة وتعميق قدراتها في مجال الدبلوماسية الإنسانية والمناصرة في المجال التشريعي، بوسائل تشمل وضع استراتيجيات للمناصرة وخطط للمشاركة في العمل. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تعمل على تسخير دورها المساعد للتواصل والتعاون بانتظام مع السلطات العامة في بلدانها لضمان تمكينها من فهم هذا الدور بوضوح والمناصرة لوضع أطر قانونية وتنظيمية وطنية شاملة تتضمن أحكاماً تنص على التنسيق على جميع مستويات الحكومة وتعترف رسمياً بالدور المساعد لهذه الجمعيات الوطنية وتيسر اضطلاعها به. وتتيح هذه الأطر والمشاركة المستمرة بالتالي إقامة شراكات فعالة وقائمة على الثقة مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية. وينبغي للجمعيات الوطنية أن تستفيد بالمثل من دورها المساعد للتأثير في عمليات وضع السياسات الحضرية وعمليات التخطيط الحضري، سعياً إلى تعزيز الاستعداد القانوني اللازم للاضطلاع بالعمل الحضري.

وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تساعد المحافظة على العلاقات مع السلطات المحلية، والمساهمة في عمليات التخطيط لحالات الطوارئ والتعافي منها والاستجابة لها في المناطق الحضرية، وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون مع السلطات المحلية من خلال إبرام مذكرات تفاهم أو اتفاقات أخرى، على إضفاء الوضوح على أدوار الجمعيات الوطنية ومسؤولياتها، وعلى تعزيز فهم السلطات العامة للدور المساعد للجمعيات الوطنية، وضمان قدرة الجمعيات الوطنية في جميع الأوقات على العمل وتنفيذ أنشطتها وعملياتها وفقاً للمبادئ الأساسية، والإطار القانوني والدستوري لكل دولة، والنظام الأساسي لكل جمعية وطنية.

12- المناصرة لإشراك الشباب والقيادة الشبابية

تنمي الجمعيات الوطنية ثقافة الفضول والإبداع، وتمكّن الشباب والمتطوعين من المشاركة في تصميم الحلول الجديدة واختبارها. وتناصر للتجارب الجريئة - مع تقدير حالات النجاح والفشل بصفقتها فرصاً للتعلم - وتقيم شراكات مع الأوساط الأكاديمية والمبتكرين من القطاع الخاص لتوسيع نطاق التأثير، ولا سيما من خلال الاستفادة من ريادة الأعمال الاجتماعية على مستوى الجمعيات الوطنية والمجتمعات المحلية على حدّ سواء.

وينبغي للجمعيات الوطنية ضمان مشاركة الشباب مشاركة حقيقية ومجدبة ومستمرة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بالقدرة على الصمود في المناطق الحضرية. ويرز التقاطع بين ريادة الأعمال الاجتماعية وتعزيز القدرة على الصمود كمسار واعد يمكن اتباعه لإحداث تغيير مستدام في عصر يتسم بتحديات لا تفتأ تتغير باستمرار وباحتياجات مجتمعية آخذة في التطور، ولذلك ينبغي اعتماد المناصرة لإشراك الشباب والمتطوعين والقيادة الشبابية والتطوعية والترويج لها على نطاق واسع من أجل مساعدة المجتمعات الحضرية على تزداد قدرة على الصمود، ومساعدة الجمعيات الوطنية على زيادة استدامتها المالية.

ملاحظة ختامية: تحديد أهداف تتناسب مع التحديات وتتبع التقدم المحرز في تعزيز قدرة المدن على الصمود

سيقتضي تفعيل مبادئ العمل المذكورة آنفاً من الجمعيات الوطنية قياس تأثير عملها في مجال تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود، وتقديم تقارير في ذلك الشأن، والسعي بنشاط إلى جمع تعقيبات الأشخاص الذين نخدمهم. وستحدّد كل جمعية وطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، قدراتها واحتياجاتها الأكثر إلحاحاً للمضي قدماً في الأخذ بهذه المبادئ ووضع خطط العمل تتضمن أهدافاً واقعية وقابلة للتحقيق تتوافق مع ولايتها ودورها المساعد وأولوياتها التشغيلية، والمخاطر الحضرية والقدرات ومواطن الضعف الموجودة في السياق الذي تعمل فيه. وسيُعاد النظر في هذه الأهداف بانتظام بالتزامن مع نمو الطموحات والمعارف والقدرات. وسيطلب تحقيق رؤيتنا إحداث تحولات في طريقة التفكير، والنهج المتبع، وتخصيص الموارد اللازمة، استناداً إلى جهود جماعية متضافرة في جميع مراحل التنفيذ.